An-Najah University Journal for Research – B
Humanities

مجلة جامعة النجاح للأبحاث – ب
العلوم الإنسانية

The Relationship between Religion and the State "Islam and the Constitution as a Model"

Ahmad Al-Ashqar[1,*] & Majed Abbadi[1]
Received: 19th Feb. 2024, Accepted: 8th Jul. 2024, Published: 1st Mar. 2025, DOI: 10.35552/0247.39.3.2339

Abstract: Objective: This study aims to investigate the relationship between religion and the state within its constitutional framework when constitutional texts include a specific religion for the state, which makes this - when applied legislatively - a thorny and ambiguous issue. **Methodology**: This study, through the descriptive analytical approach, examines the different forms of possible relations between religion and the state to develop democratic constitutions. **Results**: The study concluded several results, the most prominent of which is that considering Islam the official religion of the state involves respecting the rights of Muslims to practice their duties and organize their relationships and personal status, and not influencing other texts, some of which conflict with Sharia, such as equality between men and women, freedom of opinion and belief, freedom of assembly, and other rights. **Recommendations**: The study concluded several recommendations, the most important of which is the necessity of determining the mechanisms for interpreting constitutional texts in a decisive manner and setting clear determinants for the effects of constitutional texting on the state religion, the requirements for its application, and its position in relation to ordinary legislations.

Keywords: State, Constitution, Islam, Integration, Constitutional Court.

إشكالية العلاقة بين الدين والدولة "الإسلام والدستور نموذجاً"

أحمد أشقر[1،*]، وماجد عبّادي[1]
تاريخ التسليم: (2024/2/19)، تاريخ القبول: (2024/7/8)، تاريخ النشر: (2025/3/1)

الملخص: **الهدف:** تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الدين والدولة في إطارها الدستوري عندما تتضمن نصوص الدساتير على تحديد دين معينٍ للدولة، مما يجعل من ذلك -عند التطبيق التشريعي لها- مسألةً شائكةً وملتبسة. **المنهجية:** تبحث هذه الدراسة من خلال المنهج الوصفي التحليلي في الأشكال المختلفة للعلاقات الممكنة بين الدين والدولة لتطوير الدساتير الديمقراطية. **النتائج:** خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها إلى أن اعتبار الإسلام الدين الرسمي للدولة ينطوي على احترام حقوق المسلمين في ممارسة فرائضهم وتنظيم علاقاتهم وأحوالهم الشخصية، وعدم المساس بالنصوص الأخرى والتي يتعارض جزءٌ منها مع الشريعة، كالمساواة بن الرجل والمرأة، وحرية الرأي والمعتقد، وحرية التجمع وغيرها من الحقوق. **التوصيات:** خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها وجوب أن يتم تحديد آليات تفسير النصوص الدستورية على نحوٍ قاطعٍ ورسم محددات واضحةٍ لآثار التنصيص الدستوري على دين الدولة، ومقتضيات تطبيقه ومكانته بالنسبة للتشريعات العادية.

الكلمات المفتاحية: دولة، دستور، إسلام، إدماج، المحكمة الدستورية.

المقدمة

من الثابت أن للشرائع السماوية والمعتقدات الميتافيزيقية (Metaphysics) شأنٌ عظيمٌ لدى الفرد والمجتمع وحتى الدول، وقد انعكس شأن المعتقد الديني على كيفية تنظيم العلاقة بين الأفراد وبين الدولة، وبالتالي أضحت العلاقة بين الدين والدولة وبين السلطات الدينية والمدنية شائكةً وعالية التعقيد في إطارها الدستوري وانعكاساته التطبيقية، حتى ذهب بعض الفقه إلى القول بأنه لا حل لهذه الإشكالية إلا "بعقدٍ اجتماعي" (روسو، 2020، ص38)، أو بدستورٍ مكتوب (Constitution) كوثيقةٍ ناظمة، تكون إحدى وظائفها العمل على إرساء مبادىء العدل والإنصاف والانسجام المجتمعي، حتى بين الأفراد والمجتمعات التي تتميز "بانقساماتٍ على أساسٍ إثنيٍ أو دينيٍ أو كليهما معاً."(ضو،2020).

وفي هذا الإطار، وكحالة دراسية للعلاقة بين الدين والدولة، "كان لصيغة الإسلام والدستور الرائجة في العقد الماضي أثرٌ بالغٌ في الإصدارات الحديثة للدستور في دول الربيع العربي منذ العام 2011"، (الحبيب، 2013، ص3)، حيث اختزل المشرّعون وصانعو الدستور مبادىء الشريعة الإسلامية كتمثيلٍ لواقع (Simulation) أكثر منه واقع.

وكثيراً ما تتم معارضة الجهود والتحركات المتعلقة بدسترة الدين (الدين هو الدستور) من قبل أولئك الذين يعتقدون أن الدين هو في الأساس مسألةٌ خاصةٌ بالضمير (Conscious) أو أن الاختلافات بين مكونات المجتمع الفاعلة يتم استيعابها بشكلٍ أفضل من خلال الجمع بين حرية الاعتقاد والحماية من التمييز على أسسٍ دينية، (Ahmed&Ginsburg, 2014) ومع الحفاظ على "حياد الدولة" في الأمور المتعلقة بالأديان.

1 Legal Sciences Department, Faculty of Graduate Studies, Arab American University, Ramallah, Palestine.
*Corresponding author email: ahmadashkar1@gmail.com

1قسم العلوم القانونية، كلية الدراسات العليا، الجامعة العربية الأمريكية، رام الله، فلسطين
*الباحث المراسل: ahmadashkar1@gmail.com

وفي ذات السياق، تبدو أن هناك الكثير من الأدبيات التي تشير إلى أن المطالبة بأن تكون نصوص الدستور متضمنةً ديانةً رسميةً هي مطالباتٌ سياسيةٌ أو ربما رمزيةٌ أكثر منها إيمانية وثقافية، هذه الرمزية التي امتدت من السياسة إلى القانون والإنتاج الفكري في دول الشرق عموماً.

إشكاليّة البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث في عدم وضوح طبيعة العلاقة بين الدين والدولة حين تنص الدساتير على اعتبار الدين مصدرٌ رئيس للتشريع، ومدى وجوب التزام المشرع العادي بقواعد الشريعة عند قيامه بإصدار التشريعات، سيما وأن جدلية (Dialectic) العلاقة بين الإسلام والدولة ما زالت من أهم موضوعات الخطاب بين الفقهاء الكلاسيكيين "والمشرّعين المعاصرين" ما يجعل الإسلام والدستور نموذج إشكالي يستددعي البحث كحالة دراسية (العروي،2011، ص 30).

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان الاتجاهات المختلفة التي تتناول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة الخلفيات النظرية والتطبيقية التي عالجت الموضوع، مع إسقاط ذلك على العلاقة بين الإسلام والدستور في تلك الدول التي قد تثير فيه النصوص الدستورية التي تنص على الدين مصدر رئيس للتشريع.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليطه الضوء على العلاقة بين الدين والدولة واستقراء وتحليل الأشكال المختلفة للعلاقات الممكنة بينهما في إطار الظروف والسياقات التي قد يضطر فيها صانعو الدستور إلى طرح صيغ توفيقية بين الاتجاهات المختلفة التي قد تنشأ عند دمج الدين بالدستور والاسقاطات التشريعية لذلك على مستوى التشريعات العادية، كما تكمن أهمية البحث في أنه قدم أمثلةً لنماذج دستوريةٍ مختلفةٍ لإدماج الدين في الدستور والتوجهات المختلفة في هذا السياق آخذاً الدستور والإسلام كحالة دراسية.

أسئلة البحث

تطرح إشكالية هذا البحث سؤالاً محورياً مفاده **ماهي طبيعة العلاقة بين الدين والدولة؟** ويتفرع عن هذا السؤال المحوري أسئلة فرعية هي:

- إلى أي مدى يتوجب على المشرع أن يلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية عندما تنص الدساتير على أن الإسلام دين الدولة؟
- ما هو مدلول عبارة الإسلام مصدرٌ رئيس للتشريع الواردة في الدساتير الوطنية في البلدان العربية؟
- ما الفرق بين مصدرٍ رئيسٍي والمصدر الرئيسي للتشريع الواردة في غالبية الدساتير العربية؟

منهجية البحث

من أجل البحث في الإشكالية والإجابة عن تساؤلاتها، فقد تم الاعتماد على الاستقرائي التحليلي في إعداد البحث، ومن خلال هذا المنهج، اعتمدنا ليس فقط على النص الدستوري والتشريعي، بل على الأعمال التحضيرية التي واكبته أيضاً، حيث تمت دراسة الموضوع كما هو في الواقع بشكلٍ دقيقٍ والوصول إلى استنتاجاتٍ وحلولٍ لها، كما تم الاعتماد على الاستقراء الدقيق والتحليل المعمّق للإشكالية، وذلك من خلال ما نقوم به من صياغة عددٍ من الأسئلة المتفرعة عن الإشكالية ومناقشتها والإجابة عليها من خلال متن هذا البحث.

خطة البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين، كل مبحث انقسم إلى مطلبين، وذلك وفقاً للخطة التالية:

- المبحث الأول: الدولة والدين في الدستور المعاصر
  - المطلب الأول: الوضع القانوني للدين وإشكالياته في الدستور.
  - المطلب الثاني: أثر الإسلام دين الدولة في النظام القانوني للدولة.
- المبحث الثاني: تباين مواقف الدول فيما يتعلق بإدراج الدين في الدستور
  - المطلب الأول: الدول المؤيدة لإدماج الدين في الدستور.
  - المطلب الثاني: الدول المعارضة لإدماج الدين في الدستور.

المبحث الأول: الدولة والدين في الدستور المعاصر

تشير أدبيات التاريخ المتعلقة بالدولة والدين أن روما ليست وحدها من عملت على الربط الوثيق بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، لكن التاريخ يؤشر على أن الغالبية العظمى للمجتمعات أسست فهمها للسلطة السياسية الشرعية على أصولٍ لاهوتية؛ فقد كانت عبادة الامبراطور تجمع بين الحكم الديني (الثيوقراطية) (Theocracy) "والملكية المطلقة (Absolute Monarchy) إحدى السمات المشتركة بين الصين ومصر الفرعونية واليابان القديمة. وقد كان لكل دولةٍ من الدول-المدن في الحضارة الإغريقية- الرومانية آلهتها وكهنوتها ومعابدها الخاصة. واندمجت الممالك والإمارات والامبراطوريات في كل العالم المسيحي إبان القرون الوسطى في الهيكلية العابرة للقومية للسلطة الدينية التي يرأسها البابا. وكان للمنظومة الإسلامية في العالم الإسلامي تقليدياً أساسٌ ديني، مع دورٍ للخليفة والسلطان اللذين كانا يجتمعان في الغالب في شخصٍ واحد" (أحمد، 2014).

الدين (Relision) هو موضوعٌ جدليٌ في الفكر الدستوري الحديث، والكثير من "الدول بما فيها العلمانية" (الككلي،2020) " تنص على مسألة الدين مباشرةً في دساتيرها، بل لا يوجد دستورٌ واحدٌ يمتنع أو يغفل عن الإشارة إلى الدين، فمن بين (194) دستوراً يوجد اليوم (186) تذكر كلمة (الدين) وما مجموعه (114) دستوراً، تذكر مصطلحاتٍ مثل (الله، أو آلهة أخرى). وفي هذا قد يرتبط الدستور ارتباطاً وثيقاً بدينٍ معين. على العكس من ذلك، قد يتضمن الدستور العديد من الأديان، أو يصمت بشأن مسألة الدين، أو يرسم خطاً واضحاً بين الدين والدولة" (زكاوي، 2021).

وفي سياقٍ متصل، تضمنت أغلب الدساتير العربية الإشارة إلى أن "الإسلام هو دين الدولة"، وهذه الجملة تبقى مشتركةً بين كل الدساتير العربية،"(حامي الدين، 2022) حيث نص الفصل الخامس من الدستور التونسي مثلاً، على أن " تونس جزء من الأمّة الإسلاميّة، وعلى الدّولة وحدها أن تعمل- في ظلّ نظامٍ ديمقراطي- على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف والحفاظ على النّفس والعرض والمال والدّين والحرّية" (الدستور التونسي، 2022).

ومع ذلك، نرى أن العلاقة بين الدين والدولة لا تزال واحدةً من أصعب القضايا التي يواجهها المشرع الدستوري في دولٍ كثيرةٍ حول العالم، ذلك أن لكل دولةٍ إشكالياتٌ فريدةٌ من نوعها تبعاً لخصوصية التاريخ والجغرافيا ومدى الاعتقاد بالعلم أو الميتافيزيقا أو بكليهما معاً وانعكاسات ذلك على محتوى الدستور. "فإدماج الشريعة الإسلامية في نصٍ دستوريٍ تعد من الأمور الشديدة الحساسية وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى صراعاتٍ وانقساماتٍ مجتمعية" (الحبيب، 2016، ص3).

وفي هذا الإطار، يمكن القول أن التجارب الدستورية المعاصرة لإدماج مفاهيم كالإسلام أو الشريعة الإسلامية في نصوص دساتير الدول القومية المعاصرة وإعطاء مجموعاتٍ أو مجتمعاتٍ دينيةٍ وإثنيةٍ أحوالاً شخصيةً خاصةً بها، أوجدت إطاراً دستورياً غير متجانسٍ، ويخلو من الانسجام وأحدثت اضطراباتٍ على مستوى الاقتصاد الوطني وانقساماتٍ بين بنى الدولة وبنى المجتمع ومكوناته المختلفة.

وعليه يمكننا تناول هذا المبحث في مطلبين على النحو التالي: المطلب الأول: الوضع القانوني للدين وإشكالياته في الدستور، أما المطلب الثاني: فيتناول أثر الإسلام دين الدولة في النظام القانوني للدولة.

المطلب الأول: الوضع القانوني للدين وإشكالياته في الدستور

"بما أن الدستور هو الوثيقة القانونية العليا والمصدر الأول للقواعد الدستورية والمبادئ التأسيسية في الدولة بحكم أنه يتضمن الأسس القانونية التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، فإنه يضمن حماية المبادئ التي يتضمنها بصفةٍ عامة" (Jacobsohn,2012).

وقد تباينت الأنظمة الدستورية في تحديد المرتكزات الدستورية الناظمة لآليات حماية الحقوق والحريات والمبادئ الدستورية ومنها مبدأ "الشريعة الإسلامية مصدرٌ رئيسيٌ للتشريع"، فالقانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005، (وهو بمثابة الدستور الفلسطيني المؤقت) منح الرئيس صلاحية "إصدار القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي". كما منح المجلس التشريعي" سلطة اقتراح القوانين"، ومنح مجلس الوزراء أيضاً، "التقدم بمشروعات قوانين وإصدار اللوائح واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها". (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003).

وتأسيساً على ما تقدم، فإنّ المشرع الدستوري يمتلك القدرة على الأخذ بما يراه مناسباً من حلول دستورية كاقتراح صيغة دينٍ رسمي معينٍ مع محاولة إدماج قيم الدين في القوانين، وكذلك يمكن له تأكيد الولاية للمحاكم الدينية في مناطق معينةٍ من ولاية الدولة القضائية (Jurisdiction)، وكذلك تأكيد رمزية الدين في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وفق ما يعرف وهو ما يعرف بدور الدين في الحيز العام (احمد، 2017).

وعلى الرغم من هذه الخيارات، إلا أنه قد يكون من الصعب في الواقع العملي التوصل إلى اتفاقٍ أو حلٍ وسطٍ (Compromise) بشأن الإشكالات على مستوى البنى المجتمعية عند صياغة وتصميم نصٍ دستوري، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن القضايا التي تتعلق بمسائل الهوية الثقافية والدينية والمبادئ الراسخة لا يمكن التفاوض عليها بسهولة.

ومن جهةٍ أخرى، "يعمل القضاء على ضمان الحريات والمبادئ المقررة دستوراً وقانوناً، ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى التساؤل التالي: هل يقوم القضاء بإلغاء كل قرارٍ يخالف تعاليم الدّين الإسلامي ويخالف أحكام الدستور؟ وهل يقوم القضاء الجنائي بمعاقبة الأفعال المتضمنة مخالفةً لتعاليم الإسلام والمجرّمة قانوناً كجرائم الرشوة والسرقة وجريمة الإساءة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أو بقية الأنبياء أو الاستهزاء بالمعلوم من الدين بالضرورة أو بأية شعيرةٍ من شعائر الإسلام"؟ (بوكحيل، 2022).

ربما تكون الإجابة بالإيجاب على ذلك حين تتعارض مع الالتزامات الدولية للكثير من الدول بحيث تكون ملزمةً باتخاذ إجراءاتٍ تشريعيةٍ كفيلةٍ بإنفاذ القواعد والحقوق المعترف بها في الاتفاقيات الدولية ضمن منظومة القوانين الداخلية، وكذلك إلزام الدول أيضاً بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أخرى من شأنها أن تخالف هذه القواعد أو الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقيات، (الأشقر،2020، ص 75)، إلا أنّ ذلك لا ينفي أن تقوم الدول بالمحافظة على النسيج الاجتماعي من خلال قيامها بالتحفظ على مواد ورودت في اتفاقية تتعارض مع نسيجها الاجتماعي والديني.

وانعكاساً لما تقدم، نخصص لوضعية الدين في الدستور فرعين على النحو الآتي: الفرع الأول: الحماية الدستورية للدين في الدستور، أما الفرع الثاني: فيتعلق بالإسلام في الدستور عقيدةٌ أم شريعة.

الفرع الأول: الحماية الدستورية للدين في الدستور: القرآن الكريم والسنة النبوية ويليهما الإجماع ثم القياس هي الأدلة التي تستند إليها الشريعة الإسلامية، وهذه المصادر الأربعة هي الأصول الشرعية للشريعة الإسلامية المتفق عليها عند جمهور العلماء. والقرآن الكريم هو دستورٌ ناظمٌ لأحكام الإسلام ومحميٌ بإرادةٍ ربانية. (عمر،1999، ص 453)

وتأسيساً على ذلك، فإن تعزيز الحماية الدستورية للدين الإسلامي بجعل أحكام الدستور المتعلقة به ثابتةً نسبياً وعصيةً على التعديل أو التغيير إلى جانب أحكامٍ أخرى تنص عليها تشريعاتٌ وطنيةٌ مختلفة، والمتعلقة بنظام العقوبات وحماية الأسرة وقوانين الأحوال الشخصية، وعادةً ما يتم النص على الدين والشرائع في "الباب الأول" من الدساتير حول العالم، ويأتي ذلك في محاولة لتأكيد مكانة الإسلام كدين للدولة أمام الإصلاحات الدستورية المتعاقبة، وهو كذلك يستهدف أكساء القدسية للعناصر الأساسية للثقافة الدستورية للدولة القومية من خلال تجنب قابليتها للتعديل،(زكاوي، 2021)، ويمكن القول في هذا السياق، بأن عدم القابلية للتعديل ليس بالضرورة من أجل إعلاء كلمة الدين كعنصرٍ مستقل، ولكن لترسيخ وإضفاء الشرعية لنظام الحكم، كون الدين منصوص عليه في الكثير من دساتير الدول القومية حول العالم كمصدرٍ أساسيٍ للشرعية.

الفرع الثاني: الإسلام في الدستور عقيدةٌ أم شريعة: يعكس الامتداد والتنوع الجغرافي والثقافي للعالم الاسلامي العديد من الأبعاد المتنوعة إثنياً ولغوياً وغيرها من الأبعاد المحتلفة، لذلك، فإن الدول ذات الغالبية المسلمة غالباً ما تعتمد مجموعةً متنوعةً من المسائل الدستورية التي تتناول دور الإسلام ونطاق الحق في حرية الفكر والضمير، والدين أو المعتقد وحقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة. (ستاهنكي وبيلت، 2005)

وفي هذا السياق، نرى أن أحد مجالات التركيز في فهم العلاقة بين الدين والدستور في دول العالم الإسلامي هي الدرجة التي يُلزم فيها الدستور تطبيق القانون. والسؤال الذي يثور في هذا السياق هو ما مدى تأثير الدستور على الدين باعتبار الدين أحد مصادر التشريع أو مصدر رئيس له؟

يجوز لنا أن نقول، أن العديد من التطورات في العقدين الأخيرين المتعلقة بصياغة دساتير جديدةٍ في العديد من الدول العربية والإسلامية، تحفّز على تحليلٍ متجددٍ للمشهد الدستوري القائم، وقد تبنت العديد من الدول دساتير جديدة مثل أفغانستان وتونس ومصر والعراق، وكذلك وفلسطين التي تمت فيها تعديلات على القانون الأساسي الفلسطيني. (دستور، 2022)

في الواقع العملي، نرى بأنه لا يمكن النظر إلى مشهد صياغة الدساتير الجديدة بدون الأخذ بعين الاعتبار ثلاث مسائل رئيسة: التمويل الغربي لمهندسي الدساتير من أحزاب ومشرعين ومؤسساتٍ أهليةٍ ورسمية، والمسألة الثانية هي التنصيص على أن الاسلام دينٌ رسميٌ والشريعة الإسلامية مصدرٌ رئيسيٌ للتشريع في متن هذه الدساتير، وأما المسألة الثالثة فهي التزامات هذه الدول بمعايير دوليةٍ صادقت عليها ضمن اتفاقياتٍ دوليةٍ تتعارض مع مبادئ إسلاميةٍ أساسيةٍ متعلقةٍ بعقوبة الإعدام والمساواة بين الرجل والمرأة وإقامة الحدود المقدرة في الشرع الإسلامي.

وفي هذا الاتجاه، يمكننا أن نثير العديد من الأسئلة ومنها: هل الإسلام - كدينٍ رسمي للدولة المنصوص عليه في الدستور- عقيدةٌ يحملها الفرد أم شريعةٌ تطبق كجزءٍ من القانون الناظم في الحياة العملية؟، كما يمكننا أن نثير أسئلةً أخرى حول المعايير القانونية الدولية لحقوق الإنسان والترتيبات السياسية القائمة في البلدان الإسلامية المذكورة أعلاه - خاصةً فيما يتعلق بالحق المعترف به دولياً في حرية الفكر والضمير والدين أو المعتقد- وانعكاس ذلك لاحقاً على تفسير النصوص المتعلقة بالإسلام والشريعة الإسلامية، لذلك، فإن العديد من الدول التي يعتبر الإسلام دين الدولة المعلن عنها في الأحكام الدستورية قد تسعى إلى المحافظة على جملة من القواعد والمعايير التي تحمي الحقوق ذات الصلة في حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية التجمع والمساواة وعدم التمييز بما يتوافق مع العديد من المعايير الدولية ذات الصلة (ستاهنكي وبيلت، 2005).

وفي ذات السياق، فإن التزام المشرع الداخلي بمقتضيات الشريعة ليس ملزماً لها في حال النص على أن الإسلام هو دين الدولة، ويمكن في العديد من الحالات أن تستفيد القوانين من الشريعة دون أن تصدم بالدستور، ذلك أن الصمت الدستوري في هذه المسألة يفيد الإباحة إذا ما اتجهت إرادة المشرع إلى أَسْلَمَة القانون، بمعنى أن الأمر متروكٌ للمبادرة التشريعية وليس للدستور نفسه" (زكاوي،2021)، وانعكاساً لذلك، "فالقانون الذي أدمج المعاملات المالية الإسلامية في النظام البنكي ضمن أُسسٍ لا تتوافق مع الضوابط الشرعية"(موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2009) يبين بشكلٍ جلي أن مسألة إدماج الإسلام في الدساتير الوطنية هي عقيدةٌ أكثر منها شريعة.

المطلب الثاني: أثر الإسلام دين الدولة في النظام القانوني للدولة

تأثرت العديد من دساتير الدولية الإسلامية بالدساتير الأوروبية التي كانت تنظم العلاقة بين والكنيسة، لذلك، درجت دساتير على إيراد نصٍ يحدد هوية الدولة ويقرر أن الإسلام دين الدولة الرسمي، وجاء ذلك كتقليد للدساتير الأوربية التي لا زال بعضها محافظاً على هذا الأمر حتى الآن (الكريطي، 2017).

لذلك، نجد أن الدستور العثماني لعام 1876 المسمى (بالقانون الأساسي) أورد نصاً مفاده (أن دين الدولة العثمانية هو دين الإسلام)، وكذلك دستور

مصر والإمارات العربية المتحدة والأردن وغيرها من الدول التي أكدت على أن الإسلام دين الدولة في دساتيرها (الكريطي، 2017).

وفي هذا السياق، فإننا نرى بأن الجدل حول مكانة الشريعة على المستوى الداخلي في الدول الإسلامية وعلى المستوى الدولي مستمراً ومنذ زمنٍ طويل، لا سيما فيما يتعلق بتعاليمها المتعلقة بالعدالة الجنائية والديمقراطية والمساواة الاجتماعية.

الفرع الأول: اعتبار الإسلام دين الدولة في مواجهة الأقليات من غير المسلمين: إن انتشار الأقليات حول العالم أصبح مرتبطاً بمطالباتٍ لها علاقةٌ بالحقوق والحريات، ولا تكاد تخلو دولةٌ من أقليةٍ أو أكثر، والأقليات بهذا المعنى تتوزع بين عرقيةٍ ودينيةٍ ولغويةٍ وقومية، والمفهوم هنا كانعكاسٍ واقعي، يعني أنه من النادر أن توجد دولةٌ في العالم متجانسةٌ سكانياً، وأن هذه الأقليات في الكثير من الحالات متداخلة، بمعنى أن العناصر الجامعة لهوية مجموعةٍ إثنيةٍ أو دينيةٍ واحدةٍ في الكثير من الأحيان تجمع بين اللغة والدين والاعتزاز القومي في آن، وتزداد مطالب هذه الأقليات بالحقوق والحريات الدينية واللغوية والسياسية لإشباع ما نود أن نطلق عليه مفهوم "جوع الهوية".

في الكثير من الدول العربية، تفتقر الثقافة الدستورية إلى إدراك كاف لمشكلة الأقليات وانعكاساتها السلبية على الجماعات المكونة للدولة، وأن كان ذلك بشكل متفاوت، وتتحمل الأغلبية الحاكمة مسؤوليةً كبيرةً في بروز هذه المشكلة .(أعلوان، 2021)، وهذا يظهر جلياً في أن دولاً مثل مصر، وتونس والمغرب قد فشلت جميعها في التنصيص دستورياً wvhpm على ضمان احترام حقوق الأفراد المنتمين إلى الأقليات وتعزيزها ، بينما نجد في المقابل أن الدستور العراقي قد نص على وجوب مراعاة تمثيل كل مكونات الشعب في تكوين مجلس النواب (أعلوان، 2021).

وفي رأينا، فإن التنصيص في أغلب دساتير الدول العربية والإسلامية على أن الإسلام دين الدولة الرسمي أو أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع بالتوازي مع وجود أقلياتٍ دينيةٍ في الكثير من هذه الدول قد يؤدي إلى الانتقاص من حقوق الأقليات ما لم تنص التشرعات العادية على بعض التمييز الإيجابي تجاههم من خلال نظام الكوتة مثلما هو الحال بالنسبة للطائفة السامرية في فلسطين.

الفرع الثاني: الضمانات الدستورية لإعمال الإسلام دين الدولة: تعتبر مؤسسة الرقابة الدستورية أداةً فاعلة لتحقيق المساواة بين المواطنين، وهي وسيلةً لتحقيق الرسالة التي تتوخاها الأمة من دستورها الذي يضمن المبادئ الدستورية بصفةٍ عامة، وفي هذا الإطار، يمكن الاستناد إلى دور السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية والقضائية) التي ينظمها الدستور بشأن حماية المبادئ الدستورية، ناهيك عن دور المحكمة الدستورية بصفتها هيئةً متخصصةً في مجال ضمان دستورية القوانين. (الأشقر، 2020، ص 551-555)

وإضافةً إلى ما نصت عليه الدستاتير الوطنية فيما يتعلق بالأديان وممارسة الشرائع المختلقة، فقد كفلت المواثيق والمعاهدات الدولية حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، فإن حرية الدين أو المعتقد مكفولةٌ بموجب المادة (18) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (18) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2023)

وبهذا الصدد، فإنه وبالاستناد إلى ما نص عليه الدستور، ودور السلطات الثلاث، بالإضافة إلى دور المحكمة الدستورية هي من تقرر مجتمعة توفير الحماية والضمان لإعمال الإسلام كدينٍ للدولة. ولكن السؤال الذي يثور في هذا السياق، هل هذا ما يحصل عند صياغة الدستور والتشريعات المختلفة عند اختبارها على أرض الواقع؟

وفي هذا الإطار، جرى اختبار دستور المغرب في العام 2011، ودستور مصر في العام 2014، ودستور تونس في العام 2014، بوصفهم نماذج لتقييم مدى احترام الدساتير الجديدة لحقوق الأقليات الدينية واللغوية والقومية وتعزيزها كما هو متعارفٌ عليه في القانون الدولي، ولكون هذه الدول تضم أغلبيةً مسلمةً سنية، وكلها تضم أغلبيةً عربية، وتقع كلها في منطقة شمال أفريقيا (أعلوان، 2021)، وقد كشف ذلك وفق ما نرى عن أن مهمة مهندسي الدساتير لم تكن سهلةً في كثيرٍ من الدول حول العالم، فالاختبار الأول أمام هذه الدساتير ومهندسيها هو قضية الهوية بمركباتها العرقية والدينية واللغوية والقومية بوصفها التحدي الأكبر لنشوء دساتير منسجمة على مستوى النص وانطباق ذلك على الواقع، ذلك ما فتح باب النقاش واسعاً في شأن محددات الانتماء الوطني للدولة الوطنية، ومسألة محددات الدولة المدنية، ومرتبة الشريعة الإسلامية في محتوى القانون.

المبحث الثاني: تباين مواقف الدول فيما يتعلق بإدراج الدين في الدستور

مما لا شك فيه، أن جذور الشعور بالهوية الوطنية للشعوب بمكوناتها الدينية واللغوية والقومية والإثنية هي انعكاسٌ لتطورٍ تاريخي ألقى بظلاله وتمظهر بشكلٍ جليّ في بداية الثمانينات من القرن الماضي مع أفول التعددية القطبية بانهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفياتي وبروز القطبية الواحدة المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الأوروبية.

وفي هذا السياق التاريخي، يمكن لنا القول أنه وبعد الجدل الكبير والخوف من ضياع الهوية بمكوناتها أو انصهارها الذي رافق نشر إصدارين، الأول: كتاب صدام الحضارات (Clash of Civilization) للمؤلف صاموئيل هنتغتون (هنتغنتون، 1999) المتخصص في علم الحكومات ورئيس معهد الدراسات الاستريتيجية في جامعة هارفارد، والذي جادل بأن الصدام بين الحضارات سيكون المرحلة الأخيرة من الصراع بين الحضارات في العصر الحديث، وبأنه يجب على الولايات المتحدة إقامة تحالفاتٍ مع ثقافاتٍ مماثلةٍ ونشر قيمها، وبالنتيجة لذلك، كان الصراع الأبرز بين المنظومتين الغربية والإسلامية والذي أدى إلى احتلال دولٍ بأكملها وظهور دولٍ فاشلة، وفرض شروط الهزيمة.

أما الإصدار الثاني فهو (The End of History and the Last Man) للكاتب الأمريكي المتخصص بشؤون السياسة فرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) والذي جادل بأن العالم يعيش نهاية التاريخ (ليس بالمعنى الزمني ولكن بمعنى أفول حضاراتٍ وهيمنة أخرى) وذلك بسبب وجود نظامٍ واحدٍ سيستمر بالهيمنة على السياسة الدولية وهو نظام الديمقراطية الليبرالية، (الحرباوي، 2017).

وأمام هذا الجدل الكبير بين بنى المجتمعات غير الغربية، وانتشار الخوف الفطري في المجتمعات الشرقية باضمحلال الهويات الثقافية وأفولها انتشار النار بالهشيم، بحيث ازدادت المطالبات ذات الطابع الإثني والديني والقومي ليتم تضمينها بالدستور، وعليه تباينت مواقف الدول والأحزاب السياسية والقوى الفاعلة في المجتمع لإدراج الإسلام كدينٍ رسمي للدولة أو إدراج الشريعة الإسلامية مصدراً أو المصدر الرئيسي للتشريع، تبعاً لظروف وخصوصيات كل دولةٍ على حدة.

وقد كان هناك اتجاهان لمسألة إدماج الدين بالدستور يعكسان توجهات الدول والبنى الفاعلة في المجتمع فيما يتعلق بالإدماج وهو ما نعرضه في مطلبين على النحو التالي: المطلب الأول: موقف الدول المؤيدة لإدراج الدين في الدستور، أما المطلب الثاني: موقف الدول المعارضة لإدراج الدين في الدستور.

المطلب الأول: موقف الدول المؤيدة لإدراج الدين في الدستور

كثيرةٌ هي الدول حول العالم التي ورد نصٌ في دساتيرها عن مكانه للدين أو المعتقد، وذلك بفعل جهد مؤسسات الدولة وبناها الأساسية الفاعلة. حتى في "دول أوروبا العلمانية" (السهلي،2018) يحتل نصٌ حول الدين ودور الكنيسة في الدستور مكانةً بارزةً في غالبية دول الاتحاد بالرغم من "ضعف دور الكنيسة فيها" (شمت،2017) وتحولت الكنائس فيها الى أماكن للسياحة بدل أن تكون أماكن للعبادة، وهناك بعض الدول كإسبانيا" (بوليفار، 2007) والتي لم ينص دستورها على أي كلمةٍ تشير إلى الدين مباشرة".

في المقابل، هنلك الكثير من الدول حول العالم التي ينص دستورها على مكانةٍ معينةٍ للدين في دستورها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما نص عليه "دستور الدنمارك من اعتبار "الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الكنيسة المعترف

بها"، وفى المادة الثانية من دستور النرويج نقرأ أن "الإنجيلية اللوثرية ستظل الدين الرسمي للدولة"، وفى آيسلندا، نصت المادة (26) من الدستور على "أن الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي كنيسة الدولة، وبموجبها ستظل هذه الكنيسة مدعومةً ومحميةً من قبل الدولة"، وفي التجربة البريطانية أقر البرلمان بأن "كنيسة إنجلترا هي الكنيسة المعترف بها، وإن العاهل الإنجليزى بحكم منصبه هو الحاكم الأعلى لكنيسة إنجلترا"، وفى الأرجنتين ينص الدستور في القسم الثاني منه على "أن الحكومة الاتحادية تدعم الديانة الرومانية الكاثوليكية الرسولية" (حامي الدين، 2022).

وهكذا، يمكن ملاحظة كان كان الدين حاضراً بقوة في الثيقة الدستورية السامية التي ترسي قواعد العلاقة بين بين الحاكم والمحكوم، والدين ومؤسسات الدولة، وحث السلطات العامة على احترام القيم والمعتقدات الدينية وتكريس احترام المؤسسة الدينية (حامي الدين، 2022). إلا أن هناك تساؤلاً مشروعاً برأينا يبقى مطروحاً أمام الباحثين والمعنيين حول مدى تطبيق هذه النصوص على الواقع العملي المعاش في المجتمعات الأوروبية.

وبالمقابل، نجد أن العديد من الدول العربية والإسلامية قد عمدت دساتيرها على تنظيم علاقة الدين بالدولة وتحديد دور الشريعة الإسلامية في مجال التشريع بوجهٍ خاصٍ ضمن المبادئ العامة أو الأساسية نظراً للدور الفعال الذي تؤديه أحكام الدين في ضبط العلاقات الاجتماعية، لذلك اعتمدت هذه الدساتير على التنصيص بأن (مبدأ اعتبار الإسلام دين الدولة الرسمي) و/أو (مبدأ اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتشريع)" (الكريطي، 2017).

وبرأينا، يبدو أن الإشارة إلى الإسلام في الدساتير العربية والإسلامية بغالبيتها ما هو إلا تعبيرٌ عن واقع يعبر عن سوسيولوجية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وله أبعادٌ رمزيةٌ أكثر منها أبعاداً عمليةً تنعكس على مستوى تنظيم الدولة ومؤسساتها القانونية والقضائية.

الفرع الأول: مبدأ عدم جواز سن قانونٍ يتعارض مع ثوابت الأحكام الإسلامية: جدليةٌ أخرى تثور حولها التساؤلات والنقاشات المتعلقة بالإسلام والدستور في الدول العربية والإسلامية، وهي مسألة عدم جواز سن قوانينٍ تتعارض مع ثوابت الإسلام، ومرةً أخرى نحن أمام نصٍ دستوري حافلٍ بالرمزية والغموض. فإذا كان الهدف من هذا النص هو تقييد الدستور والرقابة عليه من أجل انسجام بنوده مع ثوابت الشريعة الإسلامية، فلماذا الدستور إذاً؟ وإذا كان من المفترض أن بنود الدستور لا تتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام، فلماذا لا يصار إلى اختصار المسألة بعبارة "الإسلام دستورنا" أو "الإسلام هو الدستور" أو القرآن دستورنا". لاستبدال الدستور بأحكام الشريعة، وبهذا الطريق نسدل الستار على الجدل القائم بهذا الاتجاه بين البنى المجتمعية والدولة على مدار عدة عقود.

وفي هذا السياق بدا التعارض واضحاً بين أحكام القانون الأساسي الفلسطيني المتعلقة بالإسلام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المادة (4) منه، وتأكيداً على ذلك جاء حكم المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية، حيث تم الطعن بالمرسوم الرئاسي الذي أصدره رئيس دولة فلسطين رقم (19) لسنة 2009 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية "سيداو" (طعن دستوري رقم 2019/32، الوقائع الفلسطينية، 2020).

وفي ذات الاتجاه، نص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة الثانية منه على "(الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساسي للتشريع)، إلا أنه قيد في ذات الفقرة سن قانونٍ يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام، وسن قانونٍ يتعارض مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو سن قانونٍ يتعارض مع الحقوق والحريات "(الدستور العراقي، 2005). ويثور السؤال هنا. كيف يمكن الجمع بين كل تلك النصوص والتي تحمل مقداراً كبيراً من التناقض؟

ومع موجة "الثورات الشعبية" في الوطن العربي التي اندلعت في العام 2011، عادت مقولة أن الإسلام دين الدولة ، وتلى ذلك توجهٌ لصياغة دستاتير جديدة، ومن ذلك أن الدستور التونسي في الفصل الخامس منه نص على "تونس جزءٌ من الأمّة الإسلاميّة، وعلى الدّولة وحدها أن تعمل، في ظلّ نظامٍ ديمقراطيّ، على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف في الحفاظ على النّفس والعرض والمال والدّين والحرّية".(دستور الجمهورية التونسية، 2022) وفي الدستور المصري المعدل لعام 2019 في المادة (2) منه: "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع". (دستور مصر،2019)

وبرأينا، فإن اعتبار الإسلام الدين الرسمي للدولة ينطوي على التزام الدولة بسلطاتها الثلاث بمبادئ الإسلام، واحترام حقوق الناس كافة في ممارسة فرائضهم وتنظيم علاقاتهم وأحوالهم الشخصية. ولكن في المقابل، فإن النص الدستوري المتعلق بالشريعة المنصوص عليه في الدساتير الجديدة، لا يعلو على بقية النصوص، فكل النصوص تقع في ذات المرتبة، وعليه لا يجوز تفسير النص المتعلق بالشريعة دون الأخذ بعين الاعتبار النصوص الأخرى والتي يتعارض جزءاً منها مع الشريعة كمساواة المرأة بالرجل وحرية الرأي والمعتقد، وحرية التجمع.

الفرع الثاني: الفرق بين مصدرٍ رئيسي للتشريع والمصدر الرئيسي للتشريع: يبدو أن هناك فرقاً جوهرياً يوحي به معنى الكلمة عندما تبدأ بال التعريف، وعليه تكون لام التعريف "لاماً زائدةً على بنية الكلمة، وعند عدم ورودها يختلف معنى النص، وهي مختصّةٌ بالدخول على الأسماء النكرة والمبهمة لتعريفها وتحديدها وإزالة إمكان اللبس في مقصدها". (معجم الوجيز، 2023)

وعليه، يبدو أن هناك فرقاً جوهرياً في المعنى بين مصدرٍ رئيسي للتشريع، والمصدر الرئيسي للتشريع الواردة في أغلب الدساتير العربية، وفي هذا السياق "دار جدلٌ حول دور الدين والشريعة الإسلامية (براون، 2003) في مشروع الدستور الفلسطيني المقترح يعبر عن قضيةٍ خلافيةٍ فلسطينيةٍ داخليةٍ بين تيارين متناقضين، يرى التيار الأول ضرورة تحديد الإسلام كدينٍ رسمي للدولة واعتبار مبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. أما التيار الآخر فيرى أنه لا ضرورة لتحديد دينٍ للدولة في الدستور كونها ليست شخصاً طبيعياً، كما ويطالب بعدم الإشارة للشريعة الإسلامية أو اعتبارها مصدراً من مصادر التشريع وليس المصدر الرئيسي له". (أحمد، 2004)

أما فيما يتعلق بدور الدين كمصدرٍ للتشريع فقد "تباينت دساتير الدول العربية والإسلامية ما بين تلك التي تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وما بين أخرى تعتبرها مصدراً رئيسياً فقط، أما دستور مصر 2019 فقد اعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع وكذلك جاء في دساتير كلٍ من قطر واليمن، والسعودية وإيران والباكستان. فيما اعتبر دستور الكويت والبحرين والإمارات وسوريا الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع بجانب مصادر أخرى، فيما كذلك اعتبر دستور السودان أن الشريعة الإسلامية وإجماع الأمة استفتاءً ودستوراً وعرفاً هي مصادر التشريع". (احمد، 2004) ودار جدلٌ كبيرٌ في البرلمان الكويتي بهدف تعديل النص الوارد في الدستور (الشريعة الإسلامية مصدرٌ رئيسيٌ للتشريع) لتصبح (الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع). (صحيفة الأيام الكويتية، 2012)

وحسمت حركة النهضة الإسلامية التي قادت الحكومة التونسية في العام 2012، الجدل الدائر حول هوية الدولة وبأن الإسلام لن يكون المصدر الأساسي للتشريع في الدستور الجديد، لينهي جدلاً طويلاً بين العلمانيين المطالبين بدولةٍ مدنيةٍ والمحافظين الإسلاميين الذي يطالبون بدولةٍ إسلاميةٍ يكون الإسلام المصدر الأساسي للتشريع في الدستور وأبقت على النص التالي" تونس دولةٌ حرة، لغتها العربية والإسلام دينها" دون أن تكون أي اشارةٍ إلى أن الإسلام هو مصدرٌ أساسي للتشريع. (فرانس 24، 2012)

المطلب الثاني: الدول المعارضة لإدماج الدين في الدستور

تشكّل العلاقة بين الدين والدولة برأينا، قضيةً مهمةً في الفلسفة السياسية، وفي صيرورة العلاقة بينهما تأتي مهمة مهندسي الدساتير لصياغة الوثيقة الناظمة الأسمى لتوضح العلاقة بين بنى المجتمع ومؤسسات الدولة. وتسعى الكثير من الدول ومفاعيلها، لتبقي مسألة الحق في حرية الرأي والمعتقد في دساتيرها، لينعكس ذلك إلى نوعٍ من الفصل بين الدولة والمؤسسة الدينية على أرض الواقع.

وفي الممارسة العملية، يأتي فصل الدين عن الدولة كتطويعٍ للدين لكي يخدم نظام الحكم، وهو ما ذهب إليه نيكول ميكافللي (ميكافيللي، 2008، ص 20) حيث يرى أن السياسة أداةٌ غير أخلاقيةٍ وبالتالي من الأفضل وضع الدين

تحت سيطرة الدولة، ما دامت الغاية في رأيه تبرر الوسيلة، أما المفكر السياسي الفرنسي مونتسكيو (مونتيسكيو،2017، ص 42) فيرى أن الدين يخدم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي من خلال مساندته لفكرة إطاعة الحاكم واستئصال فكرة الاستقلال.

ومن جانب آخر، فن الكثير من الدول لم تحدد دين الدولة في دساتيرها، كفرنسا وكندا والصين وجنوب إفريقيا ونيوزيلاندا وسينغافورة ورومانيا وكولومبيا وتيمور الشرقية، وعمدت بعض الدول على النص على أن حرية الدين والمعتقد متاحةٌ لكل إنسان، ولكن دون ذكر دينٍ بعينه، مثلما هو الأمر في دستور الولايات المتحدة الأمريكية (أوماندي، 2019).

وتتربع الجمهورية الفرنسية على عرش الدول التي لا يوجد نصٌ للدين في دستورها، حيث جرى التنصيص في المادة الأولى من دستور الجمهورية الخامسة على أنها جمهوريةٌ علمانيةٌ ديمقراطيةٌ تكفل المساواة بين جميع المواطنين وتحترم جميع المعتقدات، وهو النص الذي يعتبر امتداداً لقانون العام 1905 الشهير لفصل الدين عن الدولة (حامي الدين، 2023). وفي هذا السياق، تعترف الدولة بالحق في الحرية الدينية وتدافع عن هذا الحق في الحياة الخاصة، لكنها تقف موقفاً معارضاً تجاه التدين في الحيز العام.

وفي اتجاه آخر، ذهبت بعض الدول الإسلامية إلى عدم النص على الدين الإسلامي في دساتيرها كما فعلت الدول العربية، ومن هذه الدول تركيا وغينيا ومالي والنيجر، في حين انفرد لبنان من بين الدول العربية على النص في دستور 1960 على أنّ حريّة الاعتقاد مطلقة، والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله - تعالى - تحترم جميع الأديان والمذاهب، (بن الجمد، 2017).

وبناءً على ما سبق، يرى الباحثان أن العلمانية أو الثيوقراطية لا تنبت إلا في سياقٍ اجتماعي وثقافي يناسبها، والدولة على أية حال ليست كياناً كليّ التجرد، بل تاريخاً من الحراك والاصطفاف في الهوية الثقافية والتاريخية الجامعة، وتتجلى الهوية بمكوناتها الدينية فقط عندما تقابلها هوياتٌ دينيةٌ أخرى، والدول التي لا تنص على دينٍ رسمي للأغلبية الدينية في دساتيرها، تنحاز إليه في نصوص قوانينها، وجمهورها الانتخابي هو من يقرر ذلك في المآل الأخير.

وبغية البحث في التسويات المحتملة التي تتناول هذه المسألة، فإننا سننتقل في هذا المطلب إلى تناول التسوية بالحل الوسط وتأجيل المسائل الجوهرية من خلال الفرع الأول، بينما نتناول في الفرع الثاني اختصاص المحكمة الدستورية في حسم الخلاف.

الفرع الأول: التسوية بالحل الوسط وتأجيل المسائل الجوهرية: إن من الثابت أن يعبّر الدستور عن القيم أو الهوية بكافة مركباتها أو الهدف المجتمعي المشترك. وبشكلٍ عام نقول، أنه لكي تكون الدساتير فعالةً ودائمةً وذات احترامٍ على نطاقٍ واسع، يجب أن تعكس توافقاً واسعاً في الآراء حول المسائل الجوهرية (Fundamentals).

ومن المتصور أن يمثل الدستور قيم وهوية المجتمع الجامعة – وإذا حصل أن تمت هندسة دستورٍ من قبل دينٍ أو طبقةٍ أو أيديولوجيةٍ أومجموعةٍ إثنيةٍ مهيمنةٍ تسعى إلى فرض ذلك على بقية المجتمع، من غير المرجح أن يحقق ذلك إجماعاً واسعاً بين مؤسسات وأحزاب فئات المجتمع المختلفة. وأغلب الدساتير تخرج إلى النور بعد مفاوضاتٍ بين الوفود الممثلة لمختلف القطاعات بعد التوصل إلى تسويةٍ بالحل الوسط (Compromise) تمثل الحد الأدنى للجميع.

وانعكاساً لما سبق، فقد استمر التفاوض من أجل صياغة والانتهاء من دستور الولايات المتحدة مثلاً من العام (1787) وحتى نهاية العام (1789)، وانعقد مؤتمرٌ بهذا الخصوص في ولاية فيلادلفيا(Menkel-Meadow,2019) لمناقشة مسائل أساسيةٍ تتعلق بوجود حكومةٍ مركزيةٍ واحدةٍ أو حكوماتٍ فدرالية، بالإضافة إلى حسم مسألة العبودية دستورياً، وفي نهاية المطاف، تم القيام بتسوياتٍ جوهريةٍ للوصول إلى اتفاقٍ حول كامل بنود الدستور.

وفي العراق، جاءت كتابة مسودة الدستور العراقي في ظروفٍ سياسيةٍ وأمنيةٍ أقل ما توصف به هو أنها غير طبيعية، الأمر الذي كان له آثاراً واضحةً على بنود هذه المسودة المثيرة للجدل، وقد تم ترحيل كافة القضايا غير المتفق عليها والتي كانت مثار جدل طوال الفترة الماضية (لا سيما ما يتعلق منه بالفيدرالية وما يرافقها من الاتفاق على مسائل مهمةٍ مثل الثروة والعلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم والمحافظات) إلى الجمعية الوطنية العراقية للبت فيها" (عبد العاطي، 2005).

وفي سوريا، اصطدمت النقاشات السورية في جنيف في العام 2021 بمسودةٍ حول الدستور مقترحةٍ من اتحاد الكنائس العالمي، (الشنقيطي، 2005)، بـ حائط الهوية، حيث اعترض الوفد الكردي حول مصطلح العروبة، واعتبر أن ذلك غيرٌ كافٍ لتمثيل المكون الكردي (رستم،2021)، وبعد مرور عامين وأربع مسودات، صادق النواب في 26 كانون ثاني من العام 2014 على دستور تونس الجديد – وهو أول دستورٍ تمت صياغته بحريةٍ من قَبل مجلسٍ منتخبٍ ديمقراطياً في العالم العربي، واضطرت حركة النهضة التونسية إلى تقديم العديد من التسويات ومنها عدم إصرارها على سبيل المثال، على إدراج كلمة الشريعة في الدستور حيث اعتمدت التوازن بين المبادئ والسياسة، بالإضافة إلى موافقتها على المساواة بين الرجل والمرأة". (ماركس، 2014).

وبرأينا، فإنه لا بد من تقديم تنازلاتٍ للوصول إلى تسوياتٍ وتحديداً بين ما ندعوه بقسم "الهوية الجامعة" من الدستور المتعلق بالقيم الكبرى كالدين والإثنية واللغة والعلم، مقابل أقسام الدستور المتعلقة "بالهوية الإجرائية" ذات العلاقة بالقيم والعمل المؤسسي والصلاحيات.

الفرع الثاني: اختصاص الرقابة على دستورية القوانين: تختص جهة الرقابة على دستورية القوانين أياكان توصيفها كمحكمة أو مجلس دستوري بالفصل بأي مرسومٍ أو قانونٍ أو حكمٍ قضائي يتعارض مع الدستور، وفي هذا السياق، وبصرف النظر عن طبيعة هذه الجهة، فإن الأهمية تكمن في ماهية الإجراء الإجراء الذي تتخذه هذه الجهة في حالة إقرار قانونٍ أو إصدار حكمٍ يتعارض مع نصوص الدستور؟ كيف تتعامل هذه الجهة المحتصة بالرقابة الدستورية مع قرارات المحاكم التي تتعارض مع نص اتفاقيةٍ دولية؟ وكيف يمكن حل تعارض حكم محكمةٍ مع مبادئ الشريعة الإسلامية؟

انعكاساً لذلك، يوجد حضورٌ للدين في النظام الدستوري للكثير من الدول، لا يتسع المقام هنا لذكرها، ويكفي ما أوردناه عن وجود نصوصٍ تذكر دياناتٍ بعينها في دساتير العديد من دول العالم، ومنها دولٌ ديمقراطيةٌ في أوروبا الغربية ودولٌ عربيةٌ وإسلامية، ونكتفي بهذا المقام أن نذكر أن القانون الأساسي الفلسطيني نص في المادة الرابعة منه على أن "الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين، والشريعة الإسلامية مصدرٌ رئيسيٌ للتشريع". (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003)

عندما صادقت فلسطين على العديد من الاتفاقيات الدولية، لم تعرض هذه الاتفاقيات على المحكمة الدستورية الفلسطينية العليا لمراقبة دستوريتها وذلك قبل المصادقة عليها، ولم يتم عرضها على مجلسٍ تشريعي منتخب، بل تمت المصادقة عليها استناداً إلى قرار بقانون يصدر بموجب صلاحية الرئيس الفلسطيني الاستثنائية في حالة الضرورة التي لا تحتمل التأخير سنداً لأحكام المادة 43 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، وعليه، هل تكتفي المحكمة الدستورية العليا بمراقبة دستورية القوانين إعتماداً على فهمها لبنود اختصاصها؟

وبالإجراء العملي، يمكن أن يثور السؤال التالي، ما هو الأثر القانوني لقرار المحكمة الدستورية الفلسطينية العليا الصادر المتعلق بسمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الداخلية بما "يتواءم" مع الهوية الدينية والثقافية للشعب الفلسطيني، والذي أثار جدلاً في الأوساط المجتمعية والمتعلق بمدى سمو اتفاقية المقر الموقعة بين الأنروا والسلطة الفلسطينية على القوانين الداخلية وتحديداً قانون العمل، (طعن دستوري رقم 2017/4، الوقائع الفلسطينية، 2017) سيما وأن جانباً من الفقه اعتبر أن المحكمة قد تجاوزت اختصاصها الدستوري في الحكم الصادر عنها، ومنهم من طالب بإعادة النظر في القرار.(قفيشة، 2018)

وأياً كان الرأي في مسألة مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الداخلي وما أتت به المحكمة الدستورية الفلسطينية في قراراتها سواء بالحكم أو التفسير في هذا المجال، فإن مكانة المعاهدات والاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الداخلي في ظل سكوت القانون الأساسي الفلسطيني عن تناول هذه المسألة صراحة ستظل مسألة عالية التعقيد، وستبقى الإجابة

عليها مفتوحةً على كثيرٍ من الاحتمالات، لكن من الثابت فقهاً في القانون الدولي هو سمو قواعد القانون الدولي على الأحكام الوطنية حتى لو كانت بنوداً في الدستور، اعتماداً على ما نصت عليه اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969(اتفاقية فيينا، 1969) وأحكام محكمة العدل الدولية ذات الصلة (أبو هاني، 2009)

النتائج والتوصيات

النتائج

1. خلال السنوات الأخيرة، تبنى عددٌ متزايدٌ من البلدان العربية والإسلامية أحكاماً دستوريةً تتطلب بأن تكون قوانين الدولة منسجمةً مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبدت العلاقة مختلفةً بين الدولة والدين من دولةٍ إلى أخرى، فقد حدثت الكثير من التجارب المعاصرة لدمج الشريعة الإسلامية في الدستور وبالتالي في الجسم القانوني للدول القومية، وغالباً ما يتم التفاوض حول النصوص الدستورية المقترحة ليتم تحويلها من نصوصٍ واضحةٍ، إلى نصوصٍ تتسم بالعمومية والغموض من أجل التوصل إلى تسوياتٍ دستوريةٍ حولها.
2. في الدول ذات الأغلبية المسلمة، هناك انقساماتٌ في الرؤى حول مفاهيم الشريعة المتموضعة في الدستور وتطبيقاتها على أرض الواقع، وكانت ولازالت الإشكالية الرئيسة التي تطرح من قبل الأطراف ذات العلاقة المهتمة بمسألة محتوى الدساتير تتمحور حول الجهة التي لديها سلطة تفسير وفحص مخالفة القوانين لمحتوى الدستور، والإجراءات التي يتم اتباعها في حال حصول المخالفة.
3. لا يزال النقاش محتدماً بين بنى المجتمع وسلطات الدولة في الوقت الحالي، حول أفضل السبل للتوفيق بين الالتزام الدستوري باحترام مبادئ الإسلام، والالتزامات الموازية للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان.
4. لا يزال العمل جارياً في هذا السياق من كل الأطراف المجتمعية ذات العلاقة وبطرقٍ فعّالةٍ من أجل تطوير آلياتٍ لإنفاذ وإعمال الاتفاقيات الدولية في القوانين الوطنية بما فيها الدستور كوثيقةٍ ساميةٍ وناظمةٍ للعلاقات بين الدولة والمجتمع نحو تأسيس مجتمعاتٍ ديمقراطية، ولن تكون المهمة سهلةً برأينا، فمبادئ الشريعة الإسلامية هي معمارٌ روحيٌ للفرد والمجتمع، تُترجم في عباداتٍ وطقوس، وهي أكبر من أن توضع كنصوصٍ مجردةٍ وذات معانٍ ملتبسةٍ في الباب الأول من الدساتير.

التوصيات

على ضوء النتائج، يوصي البحث بما يلي:

1. ضرورة أن تتماشى آليات وضع الدساتير في إطارها الجمعي مع إيجاد تسوياتٍ ومقارباتٍ دستوريةٍ لا تنال من المكانة الدستورية لأي نصٍ دستوريٍ يحدد مرجعيات السمو الدستوري في العلاقة بين الدين والدولة.
2. من المهم أن يتم تحديد آليات تفسير النصوص الدستورية على نحوٍ قاطع باتجاه قيام القضاء الدستوري أو جهة تفسير الدستور برسم محدداتٍ واضحةٍ لآثار التنصيص الدستوري على دين الدولة ومقتضيات إنزاله ومكانته في التشريعات العادية.
3. يجب أن تتضمن الدساتير آليةً واضحةً بشأن تحديد مكانة الاتفاقيات الدولية بالنسبة للقانون الوطني حتى يصار إلى تحديد آليات إدماج الاتفاقيات الدولية في النظام القانون الوطني.
4. يجب الأخذ بعين النظر أن اعتبار الإسلام الدين الرسمي للدولة ينطوي على التزام الدولة بسلطاتها الثلاث بمبادئ الإسلام، واحترام حقوق الناس كافة في ممارسة فرائضهم وتنظيم علاقاتهم وأحوالهم الشخصية. ولكن في المقابل، فإن النص الدستوري المتعلق بالشريعة المنصوص عليه في الدساتير الجديدة، لا يعلو على بقية النصوص، فكل النصوص تقع في ذات المرتبة، وعليه لا يجوز تفسير النص المتعلق بالشريعة دون الأخذ بعين الاعتبار النصوص الأخرى والتي يتعارض جزءٌ منها مع الشريعة كالمساواة بين الرجل والمرأة، وحرية الرأي والمعتقد، وحرية التجمع، وغيرها من الحقوق الأخرى.

بيانات الإفصاح

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** موافق.
- **توافر البيانات والموارد:** متوافرة
- **مساهمة المؤلف:** د. أحمد أشقر: المؤلف الرئيس ساهم بصياغة مشكلة البحث والتحليل الدستوري للنصوص في إطار مشكلة البحث وصياغة النتائج والتوصيات والتأطير المتكامل للنصوص الدستورية وعلاقة النصوص المتعلقة بالدين في السياق التطبيقي. ماجد عبادي: باحث ثان ساهم في تعزيز المصادر والمراجع وتحليل الإطار التاريخي والمرجعي للسياقات المتعلقة بعلاقة الدين بالدولة وتمتين الإطار المرجعي بالتجارب الدولية المقارنة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب مصالح.
- **التمويل:** لا يوجد تمويل.
- **الشكر والتقدير:** إلى إدارة مجلة جامعة النجاح الوطنية والطاقم الإداري على حسن المتابعة وسرعة الإنجاز والتحكيم المميز وسرعة الرد والتجاوب مع الباحثين الذي أتاح لنا إنجاز هذا البحث ونشره بصورته الفضلى. (www.najah.edu)

Open Access

This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, as long as you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons licence, and indicate if changes were made. The images or other third party material in this article are included in the article's Creative Commons licence, unless indicated otherwise in a credit line to the material. If material is not included in the article's Creative Commons licence and your intended use is not permitted by statutory regulation or exceeds the permitted use, you will need to obtain permission directly from the copyright holder. To view a copy of this license, visit https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع

- أبو هاني، علي. (2009). مشكلة نفاذ المعاهدات الدولية في القوانين الداخلية، *مجلة البحوث والدراسات العلمية، مجلة جامعة يحيى فارس بالمدية، 3*(1)، الجزائر، 209-252.
- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. (1969). 23 مايو 1969، النفاذ في 27 يناير 1980. وثائق الأمم المتحدة.
- أحمد، داود. (2014). *العلاقات بين الدين والدولة*، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2014/9.
- أحمد، عائشة. (2004). *دين الدولة ودور الدين كمصدر للتشريع*، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رام الله، فلسطين.
- الأشقر، أحمد. (2020). *الآليات الدستورية لإنفاذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان "دراسة مقارنة"* ، بدون ناشر، فلسطين.
- أعلوان، فؤاد. (2021). *حقوق الأقليات في دساتير دول الربيع العربي: دراسة مقارنة بين المغرب وتونس ومصر*، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر.
- الأنصاري عبد الحميد. (2012). *معركة (أل) التعريف في الدستور الكويتي*، موقع صحيفة الأيام الكويتية. (2012). تاريخ التصفح 2023/6/13: https://www.alayam.com/Article/courts-article/79115/Index.html
- براون، ناثان. (2003). *مسودة دستور دولة فلسطين*، المسودة الثالثة، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
- بن الحمد، تايه. (2017). *التشريع الإسلامي في الدساتير العربية والإسلامية*، قراءة في المكانة والتأثير، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب،
- بوكحيل، ليلى. (2022). مبدأ الإسلام دين الدولة وفق الدستور الجزائري، الأطر والحدود، *مجلة المعيار (26)*. كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر. 540- 555.
- جان جاك روسو. (2020). *العقد الاجتماعي*، دار القلم، ترجمة: عادل زعيتر، بيروت، لبنان.

- حامي الدين، عبد العلي. (2022). *الدين والدستور بين الغرب والعالم العربي*، المضمون والفاعلية، موقع عربي 21، مسترجع بتاريخ 2023/5/19 https://arabi21.com/story/1418458
- الحبيب، سهيل. (2016). *الثورة على دولة الاستقلال وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الإيديولوجي التونسي المعاصر*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة.
- الحرباوي، جابر. (2017). *فوكوياما ونهاية التاريخ: قراءة نقدية في أيديولوجية العولمة على الطريقة الأمريكية*، موقع أمازون، مسترجع بتاريخ 2023/6/13 https://www.amazon.com
- دستور الجمهورية التونسية. (2022). *الرائد الرسمي*، ع 91، 2022/8/18.
- دستور العراق. (2005). *الوقائع العراقية*، ع 4012، 2005/12/28.
- دستور مصر. (2019). *الجريدة الرسمية*، ع 16 مكرر (و)، 2019/4/23.
- رستم، مصطفى. (2021). *النقاشات السورية لحل الدستور*، موقع إندبنت عربي، مسترجع بتاريخ 2023/6/15 https://www.independentarabia.com/node/189356
- زكاوي، نبيل. (2021). *الدولة والدين في الدستور المغربي بين الحماية والاحتماء: من حراسة الدين إلى تدبين السياسة*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.
- السهلي، ناصر. (2028). *الدنمارك الأقل تديناً في أوروبا*، وازدهار الإيمان بأساطير الشمال، موقع العربي الجديد، تاريخ التصفح 2023/6/23: https://www.alaraby.co.uk
- شمت، خالد. (2017). *الألمان، لم يعد للكنيسة دور في حياتنا*، موقع الجزيرة نت، تاريخ التصفح 2023/6/13: https://www.aljazeera.net/news
- الشنقيطي، محمد مختار. (2005). *المسيحية ديانةً رسميةً*، موقع الجزيرة نت، تاريخ التصفح 2023/6/18: https://www.aljazeera.net/2005/10/15
- ضو، جاك. (2020). *سيطرة الطائفية على الدولة اللبنانية*، موقع نون بوست، تاريخ التصفح 2023/4/26: https://www.noonpost.com/content/35977
- عبد العاطي، محمد. (2005). *ظروف كتابة مسودة الدستور العراقي*، موقع الجزيرة نت، تاريخ التصفح 2023/6/15: https://www.aljazeera.net/2005/10/15/
- العروي، عبدالله. (2011). *مفهوم الدولة*، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.
- عمر، بن إسماعيل. (1999). *تفسير القرآن العظيم، تفسير بن كثير*، دار طيبة للنشر، الجزء الرابع. الرياض، المملكة العربية السعودية.
- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل (2003). *الوقائع الفلسطينية*، ع (صفر)، 2003/03/19.
- قفيشة، معتز. (2018). *تعليق مقتضب على قرار المحكمة الدستورية الفلسطينية العليا* الصادر بتاريخ 12 /3/ 2018 بخصوص نفاذ الاتفاقيات الدولية في فلسطين، موقع قانون، تاريخ التصفح 2023/6/16: http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=21266
- الكريطي، حيدر. (2017). التنظيم الدستوري لمكانة الشريعة الإسلامية في النظام القانوني، *مجلة الأطروحة للعلوم الإنسانية* 2(5). 133-166.
- الككلي، أبو القاسم. (2020). *النص على العلمانية أو الدين في الدستور*، موقع جريدة الوسط، تاريخ التصفح 2023/5/22: http://alwasat.ly/news/opinions/304174?author=1
- ماركس، مونيكا. (2014). *أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات*، مركز بروكينجز، الدوحة، قطر.
- المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدماتٍ ماليةٍ مصرفية. (2009)، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ماليزيا.
- المحكمة الدستورية الفلسطينية العليا، طعن دستوري رقم 2019/32، قضية رقم 8 لسنة 5 قضائية، الوقائع الفلسطينية، 2020/12/24.
- المحكمة الدستورية الفلسطينية العليا، طعن دستوري رقم 2017/4، قضية رقم 12 لسنة 2 قضائية، الوقائع الفلسطينية، ع 138، 2017/11/19.
- معجم الوجيز. (1996). مجمع اللغة العربية، القاهرة، م 413.
- المواثيق الدولية والإقليمية
- مونتسكيو. (2017). *روح الشرائع*، ترجمة: عادل زعيتر- الجزء الأول، مؤسسة هنداوي للنشر، المملكة المتحدة.
- ميكافيلي، نيكولو. (2008). *كتاب الأمير*، منشورات مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر.
- النهضة تعارض تبني الإسلام كمصدرٍ أساسي للتشريع في الدستور الجديد، موقع فرانس24، تاريخ التصفح 2023/6/14: https://www.france24.com/ar/20120326-tunisia-islamist-parti-ennahda-constitution-law
- هنتنجتون، صموئيل. (1999). *صدام الحضارات*، ترجمة: طلعت الشايب، ط2، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

References

- Ahmed, D., & Ginsburg, T. (2014). Constitutional Islamization and Human Rights: The Surprising Origin and Spread of Islamic Supremacy in Constitutions. Virginia Journal of International Law. Retrieved May 23,2023, from https://www.google.ps/books/edition/The_Asian_Yearbook_of_Human_Rights_and_H/KpFyDwAAQBAJ?hl=en&gbpv=1&dq=1.+Ahmed,+D.,+%26+Ginsburg,+T.+(2014).+Constitutional+Islamization+and+Human+Rights:&pg=PA19&printsec=frontcover
- Bolivar,L. (2007). God and the Constitution, Retrieved June 13, 2023 from https://www.dw.com/en/most-european-nations-keep-god-out-of-constitution/a-2767589 published 09/09/2007
- Constitute. (2022). world consitiutions, retrieved March 1, 2023, from https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=en&key=hosimm&status=in_force.
- Dawood, A. (2017). Religion-State Relations, International IDEA Constitution-Building Primer, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Second edition.: retrieved March 5,2023, from
- Jacobsohn, G. (2012). the Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law. Chapter 36: Constitutional Values and Principles, retrieved May 23,2023, from https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199578610.013.0038
- Menkel-Meadow, C. (2019). Negotiating the American Constitution (1787-1789) Coalitions, Process Rules, and Compromises, retrieved June 19, 2023, from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3482169
- Omondi, Sh. (2019). Countries Without A State Religion, retrieved June 15, 2023, from: https://www.worldatlas.com/articles/countries-without-a-state-religion.html
- Stahnke, T. & Robert, B. (2005). The Religion-State Relationship and the Right to Freedom of Religion or Belief: A Comparative Textual Analysis of the Constitutions of Predominantly Muslim Countries retrieved April 5,2023, from
- https://www.google.ps/books/edition/Religion_and_Human_Rights/OtvPu3GXqcC?hl=en&gbpv=1&dq=2.%09Tad+Stahnke+and+Robert+C.+Blitt,+The+ReligionState+Relationship+and+the+Right+to+Freedom+of+Religion+or+Belief:&pg=PA375&printsec=frontcover
- UN Human Rights Office of the High Commissioner. (2023). Human Rights 75, Marking the 75th anniversary of the Universal Declaration of Human Rights, International standards, Retrieved March 5, 2023, from https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-religion-or-belief/international-standards